Fluctuations In The Real Exchange Rate Under The Trade Liberalization (Egypt Case Study For The Period 1984-2006)

تقلبات سعر الصرف الحقيقي في ظل تحرير التجارة (مصر دراسة حالة للمدة 1984-2006)

أ.د.عبدالحسين جليل الغالبي
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

م.م. ليلى بديوي خضير
كلية الاداب / جامعة الكوفة

ABSTRCT:

The research focuses on the study of the movements of actual exchange rates (nominal and real) under the trade liberation ,it comes in two directions, first description of the behavior of these movements before and after trade liberalization, and the other is a statistical comparison between the period of liberalization and the period that precedes. The economic theory assumes that the behavior of nominal and real exchange rates tend to decline significantly after the countries liberate its trade compared to its behavior before the liberation.

The research concluded that the behavior of the nominal effective exchange rate in Egypt has achieved rise over the period of intensive trade restrictions (1984-1997), but the behavior after the liberalization of trade in 1997 began to change as it has decreased gradually, which is in line with the logic of the economic theory. While the real effective exchange rate in Egypt has risen over the selected period (1984-2006) where its value characterized by substantial increase due to the excessive high rates of inflation in Egypt in comparison to its trade partners.

الملخص

يركز البحث على دراسة تحركات أسعار الصرف الفعلية (الاسمية والحقيقية) في ظل تحرير التجارة باتجاهين أولهما وصف لسلوك تلك التحركات قبل وبعد تحرير التجارة ومن ثمَّ المقارنة الإحصائية بين فترة التحرير والفترة التي تسبقها وتفترض النظرية الاقتصادية إن سلوك أسعار الصرف الحقيقية بشقّيها (الفعّال الاسمي والفعّال الحقيقي) تتجه للانخفاض بشكلٍ ملحوظ بعد تحرير الدول لتجارتها مقارنة بسلوكها قبل التحرير.

وقد توصل البحث الى إن سلوك سعر الصرف الفعال الاسمي لمصر شهد ارتفاعاً متواصلا خلال فترة القيود التجارية المتشددة (1984-1997) ولكن سلوكه بعد تحرير التجارة في عام 1997 بدأ يتغير إذ شهد انخفاضاً تدريجياً والذي جاء متفقاً مع منطق النظرية الاقتصادية. أما بالنسبة لسعر الصرف الفعال الحقيقي لمصر فقد شهد ارتفاعاً متواصلاً طوال المدة المدروسة (1984-2006) واتسمت قيمته بارتفاع كبير ويعود الارتفاع فيه الى معدلات التضخم في مصر مقارنة بشركائها التجاريين .

المبحث الأول

أسعار الصرف الاسمية والحقيقية وتحرير التجارة

لقد بدأ استخدام أسعار الصرف الحقيقية بدلا من أسعار الصرف الاسمية على اثر تسارع معدلات التضخم في العالم ولتقلبات أسعار الصرف الاسمية باعتبارها ناجمة في معظمها من تقلبات الأسعار وقد تم اللجوء إلى أسعار الصرف الحقيقية في التحليل الاقتصادي لمتابعة اثار السياسة الاقتصادية على القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي، إذ إن أسعار الصرف الحقيقية لا يقع التعامل بها في الأسواق بل هي نوع من المؤشرات الاقتصادية. ويعرف سعر الصرف الحقيقي بأنه نسبة الأسعار المحلية بالعملة المحلية إلى الأسعار الأجنبية بالعملة المحلية، أو سعر السلعة في الاقتصاد المحلي بالعملة المحلية الى سعر السلعة في السوق العالمية بالعملة المحلية. [1] كما يمكن تعريف سعر الصرف الحقيقي على انه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقاساً بعملة مشتركة. [2]وسعر الصرف الحقيقي يعكس المقدار الحقيقي لانخفاض أو ارتفاع سعر الصرف لعملة ما أي القوة الشرائية لها. [3]ويمكن احتسابه بحسب الصيغة الآتية: [4]

$$Re = \frac{Pd}{e.Pw}$$

سعر السلع المتاجر بها في الاقتصاد المحلي Pd ,سعر السلع المتاجر بها في السوق العالمية Pw ,سعر الصرف e .وسعر الصرف الحقيقي يساوي (1) في حالة تساوي سعري السلعة المحلية والعالمية بعملة

(1) Griffiths,A.and S. wall " Applied Economic ", p:606.
(2) Xiangmingli," Trade Liberalization and Real Exchange rate Movement", Imf, 2004, vol. 51, No. 3. , p:556.
([3]) د.علاء شفيق الراوي ود.سالم عبد الحسين سالم، اثر تغيرات سعر الصرف الحقيقي (الفعال) للدولار الامريكي على العائدات النفطية لبلدان الخليج العربي، للفترة(1971-1982) مجلة الاقتصادي العربي، العدد (3،4) ،1985،ص7.
([4]) د.عماد العاني، دور سعر الصرف في تحديد القدرة التنافسية العالمية (لصادرات دولة الامارات العربية المتحدة)،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الرابع، 2001، ص122.

واحدة وقد يكون اكبر أو اصغر من (1) عندما يكون السعر المحلي اكبر أو اصغر من السعر العالمي. هنالك عوامل عدة تؤثر في سعر الصرف الحقيقي منها يتعلق بالأسعار والأخرى تتعلق بطبيعة الاقتصادات المحلية ودرجة جذبها لرؤوس الأموال ولسياسة الحكومة وعلاقاتها التجارية مع الخارج وكما ياتي:

أ- العوامل التي تتعلق بالأسعار[5] :

1- سعر الصرف الاسمي: يرتبط سعر الصرف الحقيقي بعلاقة عكسية مع سعر الصرف الاسمي فارتفاع سعر الصرف الاسمي يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي وبالعكس.

2- السعر المحلي: يرتبط سعر الصرف الحقيقي بعلاقة طردية مع السعر المحلي إذ إن انخفاض سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى انخفاض السعر المحلي وبالعكس.

3- السعر العالمي: يرتبط سعر الصرف الحقيقي بعلاقة عكسية مع السعر العالمي إذ إن ارتفاع السعر العالمي يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي.

ب- العوامل التي تتعلق بالظروف الاقتصادية الداخلية[6] :

1- نمو الإنتاجية:يرتفع سعر الصرف الحقيقي في الدول التي لديها نمو سريع حيث يكون التطور الإنتاجي فيها اكبر من الدول ذات معدلات النمو الواطئة، وهذا يرجع إلى ان التقدم التكنولوجي يتجه نحو القطاع التجاري مسبباً انخفاض أسعار السلع التجارية وزيادة في أسعار السلع غير التجارية.

2- نسبة الإنفاق الحكومي:تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى زيادة الطلب على السلع غير التجارية ،والذي يطلق عليه(اثر الإحلال) وقد يكون الإنفاق مصحوباً بضرائب عالية لتمويله حيث تسبب هبوطا في الدخل المحلي الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع غير التجارية و يطلق عليه(اثر الدخل)اذا كان تأثير الإحلال أعلى من تأثير الدخل فسوف ترتفع قيمة سعر الصرف الحقيقي.

3- تدفقات رأس المال:تؤدي تدفقات رأس المال الداخلة للدولة إلى زيادة الطلب على السلع غير التجارية مما يؤدي إلى ارتفاع سعرها مسبباً ارتفاعاً لسعر الصرف الحقيقي.

4- التحركات النسبية في معدلات التبادل التجاري:تؤثر التحركات النسبية في معدلات التبادل التجاري في أسعار الصرف الحقيقية إذ إن تحسن معدلات التبادل التجاري يؤدي إلى ارتفاع الدخل المتاح في البلد مما يسبب زيادة الطلب على كل من سلع التجارة (التي تتحدد أسعارها في السوق العالمية) والسلع غير التجارية، وبالنسبة للسلع غير التجارية فإن زيادة الطلب عليها تفرض ضغوطا تصعيدية على أسعارها مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها مسبباً ارتفاعاً لسعر الصرف الحقيقي.[7]

5- تعدد الشركاء التجاريين: ان سعر الصرف الثنائي لايعطي صورة كاملة عن سعر الصرف الحقيقي ،لان عملية التبادل التجاري عادة تتم بين دولة ما ومجموعة من الدول الأخرى لكل منها عملة خاصة بها لها

([5]) د.علي توفيق الصادق، المنافسة في ظل العولمة القضايا والمضامين ، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية، مصدر سابق، ص36-39.

(6) Xiangmingli," Trade Liberalization and Real Exchange rate Movement"pp:557-558.

([7]) د. وارد براون وآخرون، اداء الصادرات والقدرة التنافسية في البلدان العربية، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية, صندوق النقد العربي ،1999، ص132.

سعر صرف معين، لذلك يجب اخذ متوسط حسابي مرجح لحصة كل بلد منافس أو شريك تجاري لتلك الدولة والذي يطلق عليه سعر الصرف الفعال الاسمي. [8]

6- التحركات النسبية للأسعار والتكاليف في الدولة المعنية والدول المنافسة والشريكة لها:

إذ تؤثر هذه التحركات في أسعار المنتجات السلعية والخدمية النهائية وكذلك في تكاليف الإنتاج من أسعار مدخلات الإنتاج من المواد الاولية والخام وكلفة القوى العاملة ومدى توفرها واسلوب التكنولوجيا المستخدم فضلاً عن عوامل اخرى، وتعكس هذه التحركات معدلات التضخم. [9]

أسعار الصرف الفعالة (Effective Exchange Rates):

يمكن تعريف سعر الصرف الفعلي بأنه المعدل المناسب لأسعار الصرف السوقية لعملة ما مقابل عملات الشركاء أو المنافسين التجاريين، أي انه المتوسط الحسابي لسعر صرف عملة بلد ما مقابل العملات الأخرى نسبة إلى سنة معينة مرجحة بحصة كل بلد شريك تجاري لذلك البلد. [10]

وهناك نوعان من أسعار الصرف الفعلية:

1- سعر الصرف الفعال الاسمي NEER (Nominal Effective Exchange Rate)

يعرف سعر الصرف الفعال الاسمي (NEER) بأنه القيمة الاسمية لسلة محددة من العملات نتيجة لحركة أسعار الصرف الاسمية مقارنة بسنة الأساس[11]، أو يعرف بأنه متوسط لأسعار الصرف الاسمية الثنائية محسوبا بالقياس إلى فترة أساس معينة.

ويمكن احتسابه كالآتي[12]:

$$NEER = \sum_P \underset{p}{Z} \frac{(e^{pr})t}{(e^{pr})o} *100 = \sum_P \underset{P}{Z}\, INER_{\mathrm{Pr}} *100$$

مقومة بعملة هذه الأخيرةr من اجمالي صادرات الدولة المعنية P :حصة الدولة Z_p

بالعملة المحلية في سنتي المقارنه والأساس على التوالي (p :سعر صرف عملة البلد $o,(e^{pr})t)\ e^{pr}$

:مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بسنة الأساسINERpr

---

([8]) خالد المرزوك، قياس القدرة التنافسية للصناعات البتروكيمياوية في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة 1985-2003، أطروحة دكتوراه،2004، ص47.

([9])المصدر السابق نفسه.

(3) Mansur. H. Ahsan, "Determining the Appropiate levels of Exchange Rate for Developing Economics some methods & lussues", staff paper, vol,30, no 4, dec, IMF, 1983 , p:791.

([11]) د.علي توفيق الصادق، سياسات وادارة أسعار الصرف في البلدان العربية ، مصدر سابق، ص36.

([12]) المصدر نفسه، ص37.

علماً أنّ القيمة المحتسبة تختلف باختيار سنة الأساس المستخدمة وأسلوب احتساب المتوسط والبلدان الشريكة تجاريا والاوزان المعتمدة في تكوين السلة كما أن اختيار الأوزان يعتمد على الهدف من قياس سعر الصرف الفعال الاسمي فإذا كانت الدراسة تهدف إلى تحديد اثر تحركات سعر الصرف على المدخولات من الصادرات، فإن الصادرات تستخدم كأوزان اما اذا كانت الدراسة تهدف إلى تحديد اثر تغيرات سعر الصرف على مدفوعات البلدان جراء استيراداتها فإن الإستيرادات تستخدم كأوزان اما اذا كانت دراسة تاثيرات حركات سعر الصرف على متحصلات القطر في حساب مجموعة من السلع فإن بناء مؤشر لأسعار الصرف الفعالة الاسمية على أساس توزيع حصص السوق على المنافسين الرئيسين على مثل هذه السلع في فترة أساس محددة يكون هو المناسب. [13]

2- سعر الصرف الفعال الحقيقي REER (Real Effective Exchange Rate):

يستخدم مؤشر سعر الصرف الفعال الحقيقي (REER) لقياس مدى تغير القوة الشرائية لعملة معينة عبر الزمن مقارنة مع الشركاء التجاريين. [14]

وسعر الصرف الفعال الحقيقي: هو متوسط لأسعار صرف حقيقية ثنائية بين دولة وشركائها (منافسيها التجاريين) وغالبا ما تستخدم بيانات التجارة الخارجية في تكوين الأوزان وان سعر الصرف الفعال الحقيقي هو سعر الصرف الفعال الاسمي معدلا بحركات الأسعار في البلد المعني وشركائه التجاريين ،إذ ان أسعار الصرف الفعالة الاسمية لا تأخذ بالحسبان تحركات الأسعار ولا تحتوي على معلومات عن القوة الشرائية للعملة، بالاضافة إلى انها لاتعكس التطور في تنافسية سلع التصدير للبلد المعني[15] وهناك عدة صيغ تستخدم في إيجاده:

$$\text{1) REER}=^{(16)}\{Z_p \sum_p \frac{(p_t^p / p_t^r)}{(p_o^p / p_o^r)} * \frac{(e)t^{pr}}{(e)_0^{pr}} \ldots\ldots 100\}$$

$$=IRER_{pr} * 100 \sum_p z_p$$

$p_o^p \; p_t^p$ مؤشر أسعار الدولة p في سنتي القياس والأساس على التوالي

([13]) د.علي توفيق الصادق، سياسات وادارة أسعار الصرف .....، مصدر سابق، ص38.

([14]) د.عماد العاني، دور سعر الصرف في تحديد القدرة التنافسية العالمية(لصادرات دولة الامارات العربية المتحدة)، مصدر سابق، ص126.

([15]) د.علي توفيق الصادق، المنافسة في ظل العولمة القضايا والمضامين ، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية، مصدر سابق، ص47.

([16]) د.علي توفيق الصادق، سياسات وادارة أسعار الصرف.... ، مصدر سابق، ص38-39.

p_o^r p_t^r مؤشر الأسعار المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي

مؤشر لسعر الصرف الثنائي الحقيقي، ويعكس سعر صرف عملة الشريك التجاري بالعملة المحلية، مع الأخذ بالاعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية = $IRER_{pr}$

او يحسب حسب الصيغة : [17]

$$2)\ REER_i = \sum_{i=1}^{n} wi \frac{RER.Pw}{Pd}$$

- سعر الصرف الحقيقي بين عملة الدولة المعنية مع عملة الدولة الشريك التجاري i : RER

- اوزان الترجيح المتمثلة بالإستيرادات أو الصادرات أو كليهما للدول المعنية مع الدولة الشريكة تجاريا i: Wi

- عدد الشركاء التجاريين: n

او يتم حسابه حسب الصيغة: [18]

$$3)\ REER_t = \frac{NEER_t}{Rp_t}$$

$$Rpt = \sum_{i}^{n} Wjt(p_t / p_{jt})$$

دليل مستوى الأسعار للاقتصاد المحلي للفترة Pt = t

دليل مستوى الأسعار لاقتصاد البلد الشريك للفترة Pjt = t

عدد الشركاء التجاريين = J= (i……n)

او يتم احتساب سعر الصرف الفعال الحقيقي: [19]

([17])خالد المرزوك، قياس القدرة التنافسية للصناعات البتروكيمياووية في دول مجلس التعاون الخليجي، مصدر سابق ،ص48.
(2) Mansur. H. Ahsan, "Determining the Appropiate levels of Exchange Rate for Developing Economics some methods & lussues", p:786 .
([19]) د. علاء الراوي ود.سالم عبد الحسين، اثر تغير سعر الصرف الحقيقي للدولار الامريكي على العائدات النفطية لبلدان الخليج العربي للفترة (1971-1982) ، مصدر سابق ، ص5-43.

$$4)\ REER = \sum_{j=1}^{n} wij.aq$$

$$1)\ Wij = \frac{Xij + Mij}{\sum (Xij + Mij)}$$

$$2)\ Wij = \frac{Xij}{\sum Xij}$$

$$3)\ Wij = \frac{Mij}{\sum Mij}$$

aq التغير النسبي في سعر صرف العملة i باتجاه العملة q

Wij احد مؤشرات أو الاوزان

5- وهناك نموذج يستخدمه صندوق النقد الدولي لاغراض تقديرية عامة وهو نموذج سعر الصرف متعدد الجوانب الذي يرمز له Model[20]Multilateral Exchange Rate (MERM)

$$Wxk = \sum_{j=1}^{m} \frac{Xxj}{Xxd} \sum_{i=1}^{n} \frac{iXxj}{dXxj} * \frac{IXxi}{IXdj}$$

إذ إن

معروضات (i) من السلع إلى السوق J والتي منشأها القطر X :IXxj

عدد السلع: n

عدد الأسواق التي يصدر اليها القطرين K,X الكمية (i) من السلع :M

الاقطار المتنافسة: K,X

المجموع المضاف إلى المؤشر المناسب d Summation Over the relevant index

العلاقة بين أسعار الصرف والتجارة

أ- العلاقة بين أسعار الصرف الاسمية والتجارة

ترتبط درجة تأثير تغيرات سعر الصرف الأجنبي على الإستيرادات والصادرات وبالتالي اقيامها بمرونة الطلب والعرض لكل منهما وكالاتي:

(1) Maciejewski, E.B, "Real Effective Exchange Rate indices" IMF, staff paper, vol(30) no(3), 1963, pp:521-522.

أ- اثر تغيرات سعر الصرف الأجنبي على الإستيرادات:

في حالة انخفاض سعر الصرف الأجنبي (رفع قيمة العملة المحلية) يزداد الطلب على السلع المستوردة، وذلك وفقا لميل منحني الطلب المحلي الذي ينحدر من الاعلى جهة اليسار إلى الأسفل جهة اليمين مبيناً ان انخفاض أسعار السلع المستوردة يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على تلك السلع مؤديا إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية.

ولما كان الطلب على العملة الأجنبية يتناسب طرديا مع مرونة الطلب على الإستيرادات، حيث يزداد الطلب على العملة الأجنبية اذا كانت مرونة الطلب على الإستيرادات اكبر من صفر علماً انه تكبر الزيادة في الطلب على العملة الأجنبية اذا كانت مرونة الطلب على الإستيرادات اكبر من واحد، وتقل الزيادة في الطلب على العملة الأجنبية اذا كانت مرونة الطلب على الإستيرادات اقل من واحد.

اما اذا ارتفع سعر الصرف الأجنبي (انخفاض قيمة العملة المحلية) فيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية المستوردة مقدرة بالعملة المحلية ،مما يؤدي إلى نقصان الكميات المطلوبة منها ونقصان قيمتها بالعملة الأجنبية، ويتوقف مقدار النقص في الطلب على العملة الأجنبية على مرونة الطلب على الإستيرادات ،فكلما كانت مرونة الطلب المحلي على الإستيرادات كبيرة كلما كان النقص في الطلب على العملة الأجنبية كبيراً وبالعكس. [21]

وكما تؤثّر مرونة الطلب على الإستيرادات تؤثر عليها مرونة العرض، فاذا كان العرض الأجنبي للاستيرادات لا نهائي المرونة فإن المصدرين الاجانب سيقومون بتقليل الكمية التي يعرضونها من منتجاتهم في السوق المحلية للبلد الذي يخفض عملته- وذلك لمواجهة انخفاض الطلب عليها- مما يبقي أسعارها ثابتة أي انهم لن يضطروا إلى خفض أسعارها، وهنا سينصب كل اثر التخفيض على أسعار الإستيرادات بالعملة الوطنية التي سترتفع بكل نسبة تخفيض اما اذا كانت مرونة العرض اقل من اللانهائي، فإن المصدرين الاجانب سيضطرون إلى خفض أسعار صادراتهم كي يحتفظوا بنصيبهم في السوق المحلية للبلد المخفض مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الإستيرادات بالعملة الوطنية باقل من نسبة التخفيض حيث كلما صغرت مرونة العرض الأجنبي للاستيرادات كلما قل تأثير تخفيض قيمة العملة على حجم الاستيراد.[22]

ب- اثر تغيرات سعر الصرف الأجنبي على الصادرات:

إن انخفاض سعر الصرف الأجنبي (رفع قيمة العملة المحلية) يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية في الأسواق الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض الكميات التي يطلبها الاجانب من هذه السلع وفقا لميل منحنى الطلب الأجنبي على السلع المحلية الذي ينحدر من اليسار إلى اليمين ولما كانت الكميات المعروضة من العملة الأجنبية تعتمد على كميات النقد التي يرغب الاجانب في دفعها مقابل الحصول على السلع المحلية، يكون عرض العملات الأجنبية مساوياً لعرضها الذي سبق انخفاض سعر الصرف الأجنبي اذا كانت مرونة

([21]) د.عبد الرحمن يسري احمد، الاقتصادات الدولية، جامعة الاسكندرية، الطبعة الثانية، 1987، ص158.
([22]) د.كامل بكري، الاقتصاد الدولي، مصدر سابق، ص197.

الطلب على الإستيرادات تساوي واحد. اما اذا كانت مرونة الطلب اقل من واحد فيكون العرض اكبر وبالعكس.

اما في حالة ارتفاع سعر الصرف الأجنبي (انخفاض قيمة العملة المحلية) يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية في السوق الأجنبية وبالتالي زيادة الكميات التي يطلبها الاجانب من هذه السلع، الا ان عرض العملات الأجنبية يعتمد على مرونة الطلب الأجنبي على هذه السلع فيرتفع أو ينخفض بالاعتماد على مرونة الطلب الأجنبي اذا كانت اكبر أو اقل من الواحد.

و يكون عرض العملات الأجنبية مساوياً للعرض الذي سبق تخفيض قيمة العملة اذا كانت مرونة الطلب على السلع المحلية تساوي واحد. [23]

وتعد سياسة تخفيض سعر العملة اداة لتشجيع الصادرات افضل من القيام بدعم الصادرات لسببين: [24]

1- لان الدعم يميز بين السلع ويتطلب موارد تمويلية تؤثر على الموازنة الحكومية للدولة.

2- استعمال اعانات للصادرات يمكن ان يؤدي إلى اتخاذ اجراءات حمائية من جانب الدول المستوردة وبالتالي امكانية الاخفاق في تطوير قطاع التصدير.

و لمرونة عرض الصادرات اثر مهم في تحديد درجة تأثير تخفيض القيمة الخارجية للعملة، حيث لايمكن زيادة كمية الصادرات ما لم يكن هنالك عرض اضافي من سلع التصدير الذي يتمثل بزيادة الإنتاج أو عن طريق تحويل السلع من السوق المحلية لتباع في السوق الخارجية، وتساهم مرونة العرض في تحديد مدى الانخفاض الذي سيطرأ على أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية، فاذا كان العرض المحلي لانهائي المرونة بحيث يمكن انتاج سلع التصدير وفقا للطلب الخارجي من دون ان يزداد سعرها بالعملة المحلية، اما اذا كانت مرونة العرض المحلي للصادرات اقل من اللانهائي عندئذ ستؤدي زيادة الطلب على سلع التصدير إلى رفع سعرها بالعملة المحلية مما يؤدي إلى محو جزء من اثر التخفيض على سعرها بالعملة الأجنبية أي كلما صغرت مرونة العرض المحلي للصادرات كلما قل تأثير تخفيض قيمة العملة على حجم الصادرات. [25]

ب- العلاقة بين أسعار الصرف الحقيقية والتجارة:

اولا: مؤشر سعر الصرف الحقيقي: يؤشر مقدار سعر الصرف الحقيقي القدرة التنافسية للبلد فحركات سعر الصرف الحقيقي تعكس تطور القدرة التنافسية للاقتصاد فعند ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (ارتفاع عدد وحدات السلعة الأجنبية اللازمة لاستبدالها بوحدة واحدة من السلع المحلية) يؤدي إلى انخفاض قدرة السلع المحلية على المنافسة مبيناً بذلك علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي والقدرة التنافسية.

([23]) د.عبد الرحمن يسري، الاقتصاديات الدولية، مصدر سابق، ص159.
([24]) أ. حسان خضر،برامج تقييم التجارة الخارجية وإصلاحها، مصدر سابق.
([25]) د.كامل بكري، الاقتصاد الدولي، مصدر سابق، ص196.

ثانيا- تأثير تحركات سعر الصرف الحقيقي على الوضع الاقتصادي للدولة:[26] - يعكس ارتفاع سعر الصرف الحقيقي معدلات التضخم مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار النسبية للصادرات وتقليل القدرة التنافسية للدولة مسبباً تدهوراً الموقف الخارجي واستنزافاً لاحتياطات النقد الأجنبي كما قد يتعرض الاقتصاد لازمة في ميزان المدفوعات. وكذلك إن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يعد عاملا محفزاً للمضاربة وتكوين ضغطاً إضافياً على العملة الوطنية وهروب لكميات كبيرة من رؤوس الأموال إلى الخارج مما قد يحدث انهياراً اقتصادياً. إن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى حدوث زيادة في معدلات البطالة في القطاعات الداخلة في التجارة وخاصة في ظل عدم التعبئة الأمثل وجمود عناصر الإنتاج (كما هو الحال في الدول النامية)، فارتفاع معدلات البطالة في القطاعات الداخلة في التجارة يؤدي إلى انخفاض كل من الدخل الكلي وحجم الطلب وبالتالي انخفاض الطلب على السلع غير الداخلة في التجارة مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة في الاقتصاد ككل.لذلك تلجأ الدول إلى تبني سياسات دائمية وملائمة لسعر الصرف لتحافظ على استقرار سعر الصرف الحقيقي متوافقاً مع السعر التوازني لتتمكن من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي،ولتجنب تدهور ميزان المدفوعات ولتشجيع الصادرات وتوسعها.

ثالثا: أسعار الصرف الحقيقية ومعدلات التبادل التجاري:

التحركات النسبية في معدلات التبادل التجاري (نسبة الأسعار للسلع القابلة للتصدير إلى السلع القابلة للاستيراد) تؤثر على حركة سعر الصرف الحقيقي من خلال اثري الدخل والإحلال ففي حالة تحسين معدلات التبادل التجاري إذ تؤدي من خلال ارتفاع الدخل المتاح في البلاد إلى زيادة الطلب على كل من سلع التجارة (التي تتحدد أسعارها في الأسواق العالمية) والسلع غير التجارية، وبالنسبة للسلع غير التجارية، فإن زيادة الطلب عليها تفرض ضغوطاً تصعيدية على أسعارها مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الفعال الحقيقي.وقد يكون تحسن معدلات التبادل التجاري ناجماً عن انخفاض أسعار الإستيرادات فقط، ففي هذه الحالة إذا تغلب اثر الدخل (الذي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على جميع السلع) على اثر الإحلال (الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على سلع التجارة بسبب انخفاض أسعارها) فإن سعر الصرف الحقيقي سيرتفع، أما إذا تغلب اثر الإحلال (زيادة الطلب على السلع التجارية) على اثر الدخل (زيادة الطلب على السلع التجارية وزيادة الطلب على السلع غير التجارية) يؤدي إلى هبوط سعر الصرف الحقيقي أو قد يكون تحسين معدلات التبادل التجاري بسبب ارتفاع أسعار الصادرات فيكون اثر الدخل هو المسيطر وعدم وجود أي اثر للإحلال مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.[27]أما في حالة هبوط في معدلات التبادل التجاري[28] فإنه يسفر عن تقليل الدخل ومن ثم هبوط في الطلب والسعر النسبي للسلع غير القابلة للمتاجرة، أما اثر الإحلال فيكون غير واضح (غير مباشر)، فيؤدي كل ذلك إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي.أما إذا كانت السلع غير القابلة للمتاجرة والسلع المتاجر بها هي بدائل، فإن تدهور معدلات التبادل التجاري سيؤدي إلى هبوط سعر السلعة غير القابلة للمبادلة نسبة للسلع القابلة للتصدير تاركة تغيراً غامضا في السعر النسبي للسلع غير

([26]) د.محمود محي الدين واحمد كجوك، سياسات سعر الصرف في مصر، نظم وسياسات الصرف، صندوق النقد العربي ،2003،ص167-168.

([27]) د. وارد براون واخرون ، اداء الصادرات والقدرة التنافسية في البلدان العربية، مصدر سابق ،ص 132.

([28]) Xiangmingli, Trade Liberalization and Real Exchange rate Movement, P557.

القابلة للمتاجرة نسبة للسلع المتاجر بها ككل.إذا كان اثر الدخل هو المسيطر فيتوقع هبوطاً حقيقياً في قيمة العملة وفقا لتدهور شروط التبادل التجاري.

المبحث الثاني

آليات احتساب سعري الصرف الفعال الاسمي والحقيقي

أولا :آليات احتساب سعر الصرف الفعال الاسمي:

يحتسب سعر الصرف الفعال الاسمي (NEER) بالاعتماد على هيكل التجارة الخارجية للقطر المعني مع شركائه التجاريين الرئيسيين فإذا شكلت صادرات الدولة المراد احتساب سعر صرفها الفعال الاسمي نسباً تقارب او تفوق استيراداتها فيتم الاعتماد عليهما معا (الصادرات و الاستيرادات) في احتسابه أما في حالة الدول التي تشكل نسب استيراداتها الحصة الاكبر في هيكل التجارة مقارنة بنسب ضئيلة للصادرات والتي تضم اغلب البلدان النامية التي تتخصص غالبا في إنتاج المواد الأولية ذات الأسعار المنخفضة كما تتميز بضعف ومحدودية هيكلها الإنتاجي الى جانب نقطة مهمة وأساسية هي إن أسعار الصادرات لا تتحكم بها الدول النامية اذ تخضع لأسعار تقررها الاسواق الدولية والدول المتقدمة فعلى سبيل المثال أسعار النفط وهي سلعة رئيسية تصدرها الدول النامية، ولكنها لا تخضع لتأثيرات الاقتصاد المحلي بل يحدد سعرها دولياً لذا فإن اعتماد الاستيرادات كأساس يعطي صورة حقيقية لقيمة العملة المحلية فضلاً عن ادخال الصادرات في احتساب أسعار الصرف الحقيقية سيؤدي الى خلق تشوهات وقيم شاذة في الأسعار الحقيقية المحتسبة لذا يتم الاعتماد في احتسابها على الاستيرادات فقط.ومما تقدم يمكن أن نحدد العوامل التي تؤثر على قيمة سعر الصرف الفعال الاسمي للجنيه المصري بالعاملين الآتيين:

أولاً: الوزن الترجيحي لتجارة الشركاء التجاريين الرئيسيين مع مصر فاذا ارتفع الوزن الترجيحي للشريك التجاري الرئيسي يؤثر على قيمة سعر الصرف الفعال الاسمي للدولة المدروسة مسبباً ارتفاعه وبالعكس في حالة انخفاض الوزن الترجيحي للتجارة للشريك الرئيسي فيؤدي الى انخفاض قيمة سعر الصرف الفعال الاسمي المحتسب للدولة المعنية.

ثانياً: تحركات أسعار صرف الدول الشريكة التجارية الرئيسية لمصر في سنوات المقارنة ففي حالة انخفاض سعر الصرف الدولة الشريكة التجارية الرئيسية بالنسبة للدولار الأمريكي في سنوات المقارنة يخفّض وزن عملة الدولة الشريكة عند المقارنة بسعر صرفها في سنة الأساس مسببة خفض سعر الصرف الفعال الاسمي المحتسب للدول المدروسة أمّا في حالة ارتفاع سعر الصرف الدولة الشريكة التجارية الرئيسية بالنسبة للدولار الأمريكي في سنوات المقارنة يرفع وزن عملة الدولة الشريكة التجارية عند المقارنة بسعر صرفها في سنة الأساس مسبباً ارتفاع سعر الصرف الفعال الاسمي للدولة المدروسة.

ويعد معيار المساهمة هو أفضل أسلوب يتم اللجوء اليه عند تحديد الشركاء التجاريين للدولة المعنية المدروسة ويقصد بهذا المعيار تحديد نسبة مساهمة الدولة الشريكة تجارياً بتجارة الدولة موضوع الدراسة وكلما كان معيار المساهمة مرتفعاً قل عدد الدول الشريكة المدروسة في حين يكون عدد الدول الداخلة في جدول الشراكة تجاريا اكبر عند تخفيض معيار المساهمة فعلى سبيل المثال لو تم تحديد نسبة المساهمة بـ

(10%) أي أنّه يتم إدخال الدول التي تساوي او تزيد نسبة مشاركتها التجارية على (10%) في جدول الشركاء التجاريين ،فإن عدد الدول هنا سيكون اقل مما لو تم تحديد المعيار بنسبة (7%) و سيصبح عدد الدول الداخلة في جدول المتاجرة أكبر لو خفضت النسبة الى (5%) اذ سيكون عدد الدول اكبر من الحالات السابقة.وقد تم الاستناد إلى معيار نسبة مساهمة الدولة المتاجر معها في استيرادات الدولة المدروسة كأساس لتحديد الشركاء التجاريين فقد تم اعتماد الدولة كشريك تجاري إذا كانت نسبة مساهمتها في الاستيرادات (4%) فأكثر وقد تم اختيار هذه النسبة رغم انخفاضها[29]، وما يترتب عليه من زيادة عدد الشركاء التجاريين ويجعل عملية احتساب سعر الصرف الحقيقي معقدة أكثر إلا أنّه يعطي صورة أكثر واقعية عن حقيقة هذا السعر لان الدول التي تساهم بجدية في استيرادات الدولة المختارة سيكون هناك تأثير لتقلبات أسعار صرف عملاتها فضلاً عن حجم الاستيرادات في تحديد القيمة الحقيقية لعملة تلك الدولة المدروسة.هذا إلى جانب نقطة أساسية وهي إن الدول التي تقل نسبة مساهمتها في التجارة عن (4%) لم تهمل بل تم إضافتها إلى حصة الدولار باعتباره العملة الدولية الرئيسية التي يتم الركون إليها في التداول لأغلب المعاملات التجارية الدولية وتسوية المدفوعات الدولية.وبناءاً على ما تقدم يتم تحديد الشركاء التجاريين الرئيسيين لكل دولة مدروسة وتحديد الوزن الترجيحي لكل واحدة من تلك الدول كأساس في احتساب سعر الصرف الحقيقي , وكذلك لابد من تحديد العنصر الآخر في بناء سعر الصرف الفعال الاسمي وهو فترة الأساس وقد اختيرت بيانات التجارة الخارجية ما بين عامي (1984-1993) لتمثل فترة الأساس إذ إنها تعد من أفضل الفترات التي شملتها الدراسة والتي غطت المدة (1984-2006).وقد تم اختيار مدة عشرة سنوات كفترة أساس لان تقليل هذه المدة لا يعطي الصورة الواضحة عن العلاقات التجارية بين الدولة المدروسة وشركائها وكلما كانت هذه المدة أطول عبرت عن صورة أكثر واقعية وأكثر استقراراً ووضوحاً عن الشركاء التجاريين لها لذا فإن اعتماد (10) سنوات كأساس يعد ذا أهمية في إعطاء الصورة الحقيقية عن طبيعة العلاقات التجارية للدولة المدروسة على الرغم مما يتطلبه هذا من صعوبة في جمع البيانات وتعقيد في احتساب الوزن الترجيحي الذي يعكس المساهمة الدائمة للشريك التجاري.وقد تم استخراج وزن التجارة لكل دولة شريكة تجارياً مع الدولة المراد احتساب سعر صرفها الفعال الاسمي بقسمة حصة الاستيرادات من الدولة الشريكة التجارية الرئيسية في سنةمعينة على مجموع الاستيرادات من الدول الشريكة في تلك السنة وفقا للصيغة:

$$Wij = \frac{Mij}{\sum Mij}$$

W: تمثل الوزن الترجيحي للتجارة.M: الاستيرادات.I: تمثل الدول.J: تمثل السنة.

وبعدها تم استخراج الوسط الحسابي للأوزان الترجيحية لكل دولة شريكة تجارية رئيسية بجمع تلك الأوزان لكل دولة شريكة خلال سنوات فترة الأساس وقسمة المجموع على عدد سنوات الفترة،وطبقا للصيغة الآتية:

([29]) هنالك دراسات استخدمت نسبة (5%) او اكثر من ذلك وهنا يصبح عدد الشركاء التجاريين اقل.

$$Wi = \frac{\sum Wij}{N}$$

Wi: تمثل الوسط الحسابي للأوزان الترجيحية لكل دولة خلال فترة الأساس.

$\sum Wij$:مجموع الأوزان الترجيحية لكل دولة شريكة تجارية رئيسية خلال فترة الأساس.

N: عدد سنوات فترة الاساس.

ويطلق على النسب المستخرجة تسمية الوزن الترجيحي للتجارة وهو المعدل الذي سيتم الاعتماد عليه باستخراج وزن الصرف لكل دولة شريكة تجارياً من خلال ترجيح وزن التجارة بأسعار الصرف لسنوات المقارنة والأساس لكل منها وقد تم اعتبار سنة 1984 هي الأساس والسنوات الأخرى هي المقارنة وطبقاً للصيغ الآتية:

$$NEER = \sum_{i=1}^{n} \frac{eil}{eio} \quad Wi \times 100$$

NEER: سعر الصرف الفعال الاسمي للدول المدروسة في سنة المقارنة.

N: عدد الشركاء التجاريين الرئيسين.

Wi: الوسط الحسابي للأوزان الترجيحية للتجارة لكل دولة شريكة تجارية رئيسية خلال أعوام فترة الأساس.

eil: سعر الصرف للدولة الشريكة في سنة المقارنة.

eio: سعر الصرف للدولة الشريكة في سنة الأساس.

وقد تم اعتبار سعر الصرف الدولار الأمريكي في سنتي الأساس والمقارنة واحد إذ اعتبرت عملتها هي الأساس في أسعار الصرف انطلاقا من مفهوم سعر الصرف المعتمد من قبل الدول المدروسة والذي يعبر عنه بعدد وحدات العملة المحلية المعادل لدولار أمريكي واحد. ثم جمعت أوزان الصرف لجميع الدول الشريكة تجاريا لكل سنة على حدة لتمثل سعر الصرف الفعّال الاسمي NEER في تلك السنة.ويمكن ملاحظة الوزن الترجيحي لشركاء مصر التجاريين في الجدولين (1 ,2).

ثانيا: آليات احتساب سعر الصرف الفعال الحقيقي (REER)

تم احتساب سعر الصرف الفعال الحقيقي لمصر بالاعتماد على الوزن الترجيحي لتجارة الدول الشريكة التجارية الرئيسية معها بعد ترجيحه بالتضخم في مصر مقارنة بالتضخم للدول الشريكة التجارية الرئيسية

ولما كانت أسعار المستهلك تعكس مستويات التضخم في الدول فقد تم الاعتماد عليها في حساب مستويات الأسعار وفق الصيغة الآتية:

$$Pe = \frac{\frac{SMKB_{i-n}}{SMKA}}{\frac{Sm\ SB_{i-n}}{SMSA}} \times Wi$$

Pe: تمثل مستويات الأسعار.

$SMKB_{i-n}$: تمثل أسعار المستهلك في سنة المقارنة لمصر.

SMKA: تمثل أسعار المستهلك في سنة المقارنة للدول الشريكة التجارية الرئيسية.

SMSB: تمثل أسعار المستهلك في سنة الأساس لمصر.

SMSA: تمثل أسعار المستهلك في سنة الأساس للدول الشريكة التجارية.

Wi: الوزن الترجيحي لتجارة الشريك التجاري الرئيسي مع مصر.

بعدها تم جمع مستويات الأسعار للدول الشريكة التجارية في كل سنة على حدة ثم ضربت في سعر الصرف الفعال الاسمي للدولة المدروسة في تلك السنة لنحصل على سعر الصرف الفعال الحقيقي لمصر خلال المدة المدروسة وفق الصيغة الآتية:

$$REER = \sum_{i}^{n} pe \times NEER$$

REER: سعر الصرف الفعال الحقيقي لأعوام المقارنة.

Pe: مستويات الأسعار للدول المدروسة مقارنة بمستوى الأسعار للدول الشريكة التجارية الرئيسية في سنة المقارنة.

NEER: سعر الصرف الفعال الاسمي في سنة المقارنة.

وتؤثر على قيمة سعر الصرف الفعال الحقيقي عوامل عدة وهي:

1- سلوك سعر الصرف الفعال الاسمي NEER.2- سلوك التضخم (أسعار المستهلك).

فعند ارتفاع سعر الصرف الفعال الاسمي (NEER) يسبب ارتفاعاً في سعر الصرف الفعال الحقيقي (REER) وبالعكس في حالة انخفاض (NEER) يؤثر باتجاه انخفاض سعر الصرف الفعال الحقيقي.أما

سلوك التضخم (أسعار المستهلك) ففي حالة ارتفاعها في الدولة الشريكة التجارية الرئيسية مقارنة بالتضخم في الدولة المدروسة يسبب خفض سعر الصرف الفعال الحقيقي (REER) وبالعكس في حالة انخفاض التضخم (أسعار المستهلك) في الدول الشريكة التجارية الرئيسية مقارنة بالتضخم (أسعار المستهلك) في الدولة المدروسة تؤثر باتجاه رفع سعر الصرف الفعال الحقيقي (REER) للدولة المدروسة أما في حالة تساوي معدلات التضخم في الدول الشريكة مع معدلاته في مصر فلن يكون لها تأثير على قيمة سعر الصرف الفعال الحقيقي.

المبحث الثالث

تحليل سلوك سعري الصرف الفعّال الاسمي والحقيقي لمصر

أ) تحليل سلوك سعر الصرف الفعّال الاسمي لمصر:يبيّن الجدول (5) أن سلوك سعر الصرف الفعّال الاسمي لمصر* شهد ارتفاعاً في عام (1985) إذ بلغ (101.334) وبمعدل نمو سنوي قدره (1.33) والذي يتضح من الشكل (1) ويرجع الارتفاع إلى ارتفاع أسعار الصرف لأغلب الشركاء التجاريين لمصر والذي انعكس على ارتفاع وزن العملة للدول الشريكة الرئيسة مقارنة بسنة الأساس (1984).

إلا أن سلوك سعر الصرف الفعّال الاسمي بدأ يتجه نحو الانخفاض في عام (1986) إذ بلغ (93.017) وبمعدل نمو سنوي بلغ (-8.20) والذي يعود إلى انخفاض أسعار صرف الدول الشريكة التجارية في ذلك العام إذ بلغ سعر الصرف أمام المارك الألماني (2.1715) مارك/دولار، وسعر الصرف أمام الفرنك الفرنسي(6.9261) فرنك/دولار، وسعر الصرف أمام الليرة الإيطالية (1490.8) ليرة/دولار، وسعر الصرف أمام الين الياباني (168.52)ين/دولار، وسعر الصرف أمام الباون الاسترليني (0.6817) باون/دولار، فانعكس انخفاض أسعار الصرف أمام عملات الدول الشريكة التجارية على انخفاض أوزان عملاتهم مما أسفر عنه انخفاض في سعر الصرف الفعّال الاسمي لمصر.

وقد شهد العامين (1987، 1988) انخفاضاً متواصلاً في سعر الصرف الفعّال الاسمي لمصر إذ بلغ (89.19، 88.3) وبمعدل نمو سنوي (-4.11، -0.99) للعامين على التوالي ويعود ذلك إلى انخفاض سعر الصرف أمام المارك الألماني الذي بلغ (1.7974) مارك/دولار في عام (1987) وكما أسهم انخفاض سعر الصرف أمام الليرة الإيطالية بدورٍ كبير في انخفاض سعر الصرف الفعّال الاسمي لمصر إذ بلغ سعر الصرف أمام الليرة (1296.1) ليرة/دولار في عام (1987) فضلاً عن انخفاض سعر الصرف أمام الين الياباني أسهم بنسبة كبيرة في خفض سعر الصرف الفعّال الاسمي لمصر في ذلك العام إذ بلغ (144.64) ين/دولار.

وقد أسهم انخفاض في سعر الصرف أمام الين الياباني والباون الاسترليني اللذين بلغا (128.15 ين/دولار، 0.56135 باون/دولار) في عام 1988 في انخفاض سعر الصرف الفعّال الاسمي لمصر في ذلك العام.

---

* تمَّ اعتبار الدولار الأمريكي هو الأساس لسعر الصرف، فقد عدَّ واحد، لذا اقتصر تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على الوزن الترجيحي للتجارة والبالغ (65.9).

إلا أن سعر الصرف الفعّال الاسمي شهد ارتفاعاً في عام 1989 إذ بلغ (90.02) وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ (1.94) كما يتّضح في الشكل (1) ويعود السبب في ارتفاعه إلى ارتفاع سعر الصرف أمام عملات الدول الشريكة التجارية فقد أسهم ارتفاع المارك الألماني والفرنك الفرنسي والليرة الإيطالية والين الياباني والباون الاسترليني في ذلك ارتفاع فقد بلغت أسعار الصرف أمام كل العملات هو (1.88) مارك/دولار و(6.3801) فرنك/دولار و(1372.1) ليرة/دولار و(137.96) ين/دولار و(0.60987) باون/دولار على التوالى.

ثمّ انخفض في عام (1990) إذ بلغ (87.41) وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (-2.89) ويرجع الانخفاض إلى انخفاض سعر الصرف أمام المارك الألماني إذ بلغ (1.6157)مارك/دولار وانخفاض سعر الصرف أمام الفرنك الفرنسي إذ بلغ (5.4453) فرنك/دولار وانخفاض سعر الصرف أمام الليرة الإيطالية (1198.1) ليرة/دولار في ذلك العام.

وشهد عام (1991) ارتفاعاً طفيفاً إذ بلغ (87.756) وبمعدل نمو سنوي (0.39) إذ أسهم ارتفاع أسعار الصرف أمام المارك الألماني والفرنك الفرنسي والليرة الإيطالية والباون الاسترليني في ذلك الارتفاع إذ بلغا (1.6595 مارك/دولار، 5.6421 فرنك/دولار، 1240.6 ليرة/دولار، 0.56516 باون/دولار).

وقد انخفض سعر الصرف الفعّال الاسمي لمصر في عام 1992 إذ بلغ (86.88) وبمعدل نمو سنوي سالب قدره (-0.99) ويرجع الانخفاض إلى انخفاض سعر الصرف أمام الين الياباني والذي بلغ (126.65) ين/دولار والمارك الألماني (1.5617) مارك/دولار، إلا أنه ارتفع في عام (1993) إذ بلغ (89.17) وبمعدل نمو موجب قدره (2.63) إذ كان لارتفاع سعر الصرف أمام عملات الدول الشريكة التجارية دور في ارتفاعه، فيما شهد العامين (1994، 1995) انخفاضاً متعاقباً إذ بلغ (88.84، 87.47) وبمعدّل نمو سالب بلغ (-0.37، -1.54) للعامين على التوالي، إذ كان لانخفاض سعر الصرف أمام الفرنك الفرنسي أثرُ كبير في ذلك الانخفاض إذ بلغ (5.552) فرنك دولار في عام (1994) فيما كان لانخفاض سعر الصرف أمام المارك الألماني خلال العامين الدور الأكبر في انخفاضه إذ بلغ سعر الصرف أمام المارك (1.6228، 1.4331) مارك دولار للعامين على التوالي.

فيما شهدت الأعوام الثلاثة المتتالية (1996- 1998) ارتفاعاً متواصلاً إذ تراوح سعر الصرف الفعّال الاسمي لمصر بين (87.83- 90.45) وبمعدل نمو موجب بلغ (0.411 -0.46) للأعوام الثلاث على التوالي ويعود إلى ارتفاع سعر الصرف أمام الين الياباني في عام 1996 والذي بلغ (108.78) ين/دولار، فيما كان ارتفاع سعر الصرف أمام المارك الألماني في عام 1997 الأثر المباشر إذ بلغ (1.7341) مارك/دولار، فيما شهد عام (1999) انخفاضاً كبيراً في سعر الصرف الفعّال الاسمي لمصر إذ بلغ (79.69) وبمعدل نمو سنوي سالب قدره (-11.89) والذي يعد أعلى معدّل نمو سالب طوال الفترة (1984-2006)، ويرجع إلى توحيد العملة الأوربية في التعامل ولكون الدول الشريكة التجارية لمصر تضم ثلاث دول تنتمي للاتحاد الأوربي من الدول الشريكة في منطقة اليورو.

فيما شهد عامي (2000، 2001) ارتفاعاً طفيفاً إذ بلغ (81.05، 81.82) وبمعدل نمو سنوي بلغ (1.7، 0.95) على التوالي، إلا أن الأعوام (2002- 2004) شهدت انخفاضاً متتالياً إذ تراوح بين (81.26- 78.02) وبمعدّل نمو سنوي تراوح بين(-0.68)-(-1.55) للأعوام على التوالي والذي يعود إلى انخفاض أسعار الصرف أمام عملات الدول المشاركة في العملة الأوربية المشتركة، إلا أنّ سعر الصرف الفعّال الاسمي لمصر شهد انخفاضاً في عام (2006) إذ بلغ (74.89) وبمعدّل نمو سنوي سالب (-4.08).

ب) تحليل سلوك أسعار الصرف الفعّالة الحقيقية لمصر:يبيّن الجدول (5) والشكل(2) أن سعر الصرف الفعّال الحقيقي لمصر شهد ارتفاعاً متدرجاً طوال المدة المدروسة باستثناء بعض الأعوام شهد انخفاضاً ملحوظاً، فبعد أن بلغ في عام (1985) (111.264) وبمعدل نمو سنوي بلغ (11.26) ارتفع إلى (121.387) وبمعدل نمو سنوي بلغ (9.09) ويرجع الارتفاع فيه إلى ارتفاع مستويات الأسعار في مصر إذ بلغت أسعار المستهلك في مصر (21.3) في عام (1986)، وقد عكس مؤشر التضخم الارتفاع في مستويات الأسعار إذ بلغ (23.90) للعام ذاته والذي يعد أعظم ارتفاع طوال المدة المدروسة (1984-2006) ويرجع السبب إلى الأزمات الاقتصادية الخانقة التي عانى منها الاقتصاد المصري في تلك الفترة والتي نجمت عن النقص الحاد في العوائد المتحصلة لانخفاض أسعار النفط العالمية .

ليواصل سعر الصرف الفعّال الحقيقي في مصر ارتفاعه خلال الأعوام المتتالية إذ بلغ في عام (1989) (180.49)وبمعدل نمو سنوي بلغ (19.18) والذي يعد أعلى معدل نمو موجب طوال الفترة (1984-2006) ويرجع السبب إلى ارتفاع مستويات الأسعار في مصر إذ بلغت (36.38) وقد بلغ التضخّم (21.26) للعام ذاته، فضلاً عن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لمصر خلال عامي (1988،1989) والذي بلغ (24528، 25699) مليون دولار في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي لمصر عام (1987) (29013) مليون دولار، واستمر سعر الصرف الفعّال الحقيقي لمصر في الارتفاع حتى بلغ في عام (1998) (361.8) وبمعدل نمو موجب بلغ (3.04) والذي يعود إلى ارتفاع سعر الصرف الفعّال الاسمي لمصر في العام ذاته، إذ بلغ (90.45).

إلا أنه شهد أوّل انخفاض خلال الفترة (1984-2006) في عام (1999) اتّسم بشدته إذ بلغ (323.54) وبمعدّل نمو سالب بلغ (-10.57) ويرجع السبب الرئيسي للانخفاض هو انخفاض سعر الصرف الفعّال الاسمي الذي بلغ (79.69) في العام ذاته.

وقد شهدت الأعوام (2000- 2002) ارتفاعاً قليلاً إذ بلغ (331.49- 334.46) وبمعدل نمو سنوي تراوح (2.45- 0.68) ويرجع السبب إلى الارتفاع البطيء في مستويات الأسعار لمصر خلال تلك الأعوام إذ بلغ معدّل التضخم أدنى مستوياته طوال المدة المدروسة (1984 – 2006) فبلغ (2.69، 2.27، 2.72) للأعوام (2001،2000، 2002). فضلاً عن أن سعر الصرف الفعال الاسمي شهد ارتفاعاً طفيفاً كان يتراوح بين (81.05- 81.26) خلال الأعوام (2000- 2002) على التوالي.

إلا أن سعر الصرف الفعّال الحقيقي شهد ارتفاعاً كبيراً خلال عامي (2004، 2005) إذ بلغ (358.89، 366.19) وبمعدل نمو بلغ (7.82، 2.03) للعامين على التوالي ويعود السبب إلى ارتفاع مستويات الأسعار في مصر إذ بلغ (122.18، 128.13) والذي أظهرها معدّل التضخم فارتفع إلى (11.27، 4.86) للعامين على التوالي. فضلاً عن هبوط الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ (82429) مليون دولار في عام 2004.

كما أسهم الانخفاض في سعر الصرف الفعال الاسمي لمصر خلال الأعوام الأخيرة من الفترة في تقييد ارتفاعه إذ تراوح سعر الصرف الفعال الاسمي في الأعوام (2004- 2006) (78.02- 74.89) على التوالي.

مقارنة سلوك أسعار الصرف الثنائي والفعال الاسمي والفعال الحقيقي في التعبير عن قيمة الجنيه المصري

يتم اللجوء احيانا الى استخدام سعر الصرف الاسمي(الثنائي)أو سعر الصرف الفعال الاسمي أو سعر الصرف الفعال الحقيقي في التعبير عن قيمة العملة , ولمعرفة أيهما أدق تعبيراً عنها حاولنا سلوك طريقين للوصول الى غايتنا :

1) الطريقة الاولى الرسم البياني : تم جمع الرسم البياني لسعر الصرف الاسمي الثنائي وسعر الصرف الفعال الاسمي وسعر الصرف الفعال الحقيقي في شكل واحد كما يبينه الشكل (3).ثم تمت مقارنة سلوك أسعار الصرف الثنائي والفعالين الاسمي و الحقيقي في التعبير عن قيمة الجنيه المصري:

1- سعر الصرف الاسمي الثنائي: اتخذ الرسم البياني لسعر الصرف الاسمي الثنائي وضعاً افقيا منطبقاً على المحور الافقي وكأنه خط مستقيم فلم يظهر عليه أي تغير خلال الفترة (1984-2006) وبالنتجة لم يوضح التغير في قيمة العملة.

2- سعر الصرف الفعال الاسمي : اتخذ وضعاً شبه مستقر خلال الفترة(1984-2006) باستثناء عامي (1999 ،2000) فشهد انخفاضاً ملحوظاً في عام 1999 فيما شهد عام 2000 ارتفاعا ملحوظا وقد عكس التغيير الطفيف هذا تعبيراً عن قيمة العملة بصورة أعلى من سعر الصرف الاسمي.

3-سعر الصرف الفعال الحقيقي:لوحظ على الرسم البياني لسعر الصرف الفعال الحقيقي كثرة التقلبات خلال الفترة (1984-2006) اذ شهد ارتفاعاً متواصلا في الأعوام (1984-1998) ثم انخفض انخفاضاً كبيراً في عام 1999 ثم عاود الارتفاع في عام 2000 ثم انخفض في الأعوام (2001-2003) فيما شهدت الأعوام (2004-2006) ارتفاعاً ملحوظاً وقد عكست التغيرات في سعر الصرف الفعال الحقيقي التغيرات في قيمة العملة بصورة اكثر وضوحاً من السعرين (الاسمي والفعال الاسمي) .

2) الطريقة الثانية اختبار متوسطات اسعار الصرف: تم اختبار متوسطات الأسعار لمعرفة درجة المعنوية بينهم فظهران متوسط سعر الصرف الفعال الأسمي (86.598) فيما شكل متوسط سعر الصرف الفعال الحقيقي (266.64) فيما بلغ متوسط سعر الصرف الثنائي (3.034) وقد بلغت t المحتسبة بين الأسعار كما يأتي:

أ) t المحتسبة بين الفعال الاسمي والاسمي الثنائي (58.232)

ب) t المحتسبة بين الفعال الحقيقي والاسمي الثنائي (13.55)

ج) t المحتسبة بين الفعال الحقيقي والفعال الاسمي (9.238)

وقد أظهرت t المحتسبة بشكل معنوي دليل على وجود فروقات جوهرية بين قيم الأسعار المذكورة في التعبير عن قيمة العملة وهذا يعني ان أسعار الصرف الثنائية أي أسعار الصرف المتداولة في الاسواق لا تعبّر بشكل دقيق عن قيمة العملة وواضح الفرق إذ إن القيمة الاكبر لاختبار t كانت بين سعر الصرف الثنائي وسعر الصرف الفعال الاسمي وبذلك يعبر هذا الفرق الكبير عن عدم صلاحية السعر الثنائي في التعبير عن قيمة العملة والدليل على ذلك أن الفرق القليل بين الفعالين الاسمي والحقيقي كان هو الاقل دالاً على ان سعر الصرف الفعال الحقيقي هو الذي يعبر ادق التعبير عن قيمة الجنيه المصري . وهذا ماينطبق ومنطق النظرية الاقتصادية التي اكدت كما بينا في المبحث الاول ان قيمة سعر الصرف الفعال الاسمي اكثر دقة في قياس قيمة عملة البلد ولكن عند ترجيحه بالتضخم سيعطي قيمة حقيقية لعملة الدول المدروسة.

جدول (3)أختبار الفروق بين أسعار الصرف الاسمية والحقيقية لمصر

أسعار الصرف	المتوسطات	العلاقة بين أسعار الصرف	T المحتسبة[30]
سعر الصرف الاسمي (الثنائي)	3.034	الفعال الاسمي–الاسمي (الثنائي)	58.232
سعرالصرف الفعال الاسمي	86.598	الفعال الحقيقي –الاسمي (الثنائي)	13.55
سعرالصرف الفعال الحقيقي	266.64	الفعال الحقيقي –الفعال الاسمي	9.238

المصدر : احتسب الجدول بالاستناد الى الجدولين (1 , 2)

تحركات أسعار الصرف الفعالة الاسمية والحقيقية المحتسبة وتحليل مقارن لمعدلاتها قبل وبعد تحرير التجارة في مصر.

يركز هذا البند على دراسة تحركات أسعار الصرف الفعلية (الاسمية والحقيقية) في ظل تحرير التجارة باتجاهين أولهما وصف لسلوك تلك التحركات قبل وبعد تحرير التجارة ومن ثمَّ المقارنة الاحصائية بين فترة التحرير والفترة التي تسبقها وتفترض النظرية الاقتصادية ان سلوك أسعار الصرف الحقيقية بشقّيه (الفعّال الاسمي والفعّال الحقيقي) تتجه للانخفاض بشكلٍ ملحوظ بعد تحرير الدول لتجارتها مقارنة بسلوكه قبل التحرير.

قامت الحكومة المصرية ببعض الإجراءات لتحرير التجارة، إذ تمَّ استبدال الحواجز غير الجمركية بالحواجز الجمركية لخلق جو من الشفافية والتنافسية، ففي عام 1993م ألغيت تراخيص الاستيراد وخفضت الحواجز غير الجمركية [31]. وقد خفضت التغطية الإنتاجية للقيود الكمية من 37% عن المنتجات الزراعية والصناعية في عام 1991م الى 4% في عام 1996م[32]. ففي تموز عام 1997م خفضت الحكومة الحد الأقصى للتعريفة إلى 50%، وبعد ذلك أدخلت تخفيضاً إضافيّاً قدره 10% في تموز 1998م. وفي عام 2001م تمّ تعديل جدول التعريفات الجمركية استناداً إلى المرسوم الجمهوري رقم 469 في عام 2001م لغرض فرض رسوم جديدة على الملابس كخطوة في سبيل إلغاء القيود الكمّية على استيراد هذه المنتجات[33]. وفي فبراير عام 2007م تمَّ إصدار قرار جمهوري بخفض التعريفة على 1114 بندٍ جمركي بهدف تخفيف الأعباء عن المواطنين وتشجيع الاستثمار لينخفض المتوسط العام للتعريفة

T(1 الجدولية بدرجة مشاهدة عددها 46 ودرجة حرية (0.1) تبلغ (2.423).

([31]) البنك الدولي، ص219.

([32]) د.محمود محي الدين، العولمة وأسلوب الإدارة الاقتصادية (منظور مصري)،)، صندوق النقد العربي، 2000، ص301

([33])اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا, مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الأسكوا (2002-2003م) الامم المتحدة، نيويورك، 2004، ص41.

الجمركية على السلع بنسبة 25%.إلا أن أبرز الإصلاحات الاقتصادية تمثّلت في تبسيط الإجراءات الجمركية عندما اتخذت الحكومة مجموعة من التعديلات الجمركية استهدفت تحقيق الآتي[34]:

❶ تبسيط هيكل الضريبة الجمركية .

❷ تشجيع الاستثمارات في ظل تخفيض الجمارك على الإستيرادات والمعدات وقطع الغيار.

❸ تحريك السوق وخفض الأسعار مع زيادة كبرى في الصادرات.

❹ رفع الكفاءة الاقتصادية عبر وصول السلع للمستهلك بجودة عالية.

❺ الحد من المنازعات التي قد تنتج عن كثرة فئات التعريفة الجمركية وذلك من خلال تخفيض المتوسط العام للتعريفة الجمركية إلى نحو 90% مع خفض عدد فئات التعريفة من 26 فئة جمركية إلى نحو 5 فئات فقط.

ويعد عام 1997 عاماً حاسماً في السياسة التجارية لمصر لما شهده من أجراءات كبيرة في مجال تحرير تجارتها. وقد قسّمت المدة المدروسة إلى قسمين، ضمَّ القسم الأوّل الأعوام التي اتسمت بقيود تجارية متشددة، فيما ضمّ القسم الثاني الأعوام التي بدأت فيها تخفيض أو إزالة القيود التجارية وطغت عليها صفة التحرير.

تحركات سعري الصرف الفعّالة الاسمية والحقيقية لمصر في ظل تحرير التجارة

يتّضح من الشكل (1) أن سعر الصرف الفعّال الاسمي لمصر شهد ارتفاعاً في أقيامه خلال الأعوام التي اتسمت بقيودها التجارية المتشددة مقارنة بالأعوام التي اتسمت بتحرير التجارة فيها (إزالة القيود التجارية) فشهد عام (1985) أعظم ارتفاعاً طوال المدة المدروسة إذ بلغ (101.334) إلا أنه شهد انخفاضاً متتالياً خلال الأعوام (1986، 1987، 1988) إذ بلغ (93.017، 89.19، 88.3)على التوالي، ثم ارتفع في عام (1989) إذ بلغ (90.02) إلا أنه شهد انخفاضاً في عام 1990، إذ بلغ (87.41) ثمَّ أعقبتها تقلبات طفيفة حتّى بلغ في عام 1997 (90.03) وارتفع إلى (90.45) في عام (1988) إلا أنه شهد أعظم انخفاض طوال المدة المدروسة إذ بلغ (79.69) في عام (1999) وبمعدل نمو سنوي بلغ (-11.89) ثمّ شهد ارتفاعاً في عامي (2000، 2001) إذ بلغ (81.05، 81.82)، ثم شهد انخفاضاً متدرجاً للأعوام الثلاث المتتالية (2002، 2003، 2004) إذ بلغ (81.26، 79.25، 78.02) على التوالي ثمّ ارتفع ارتفاعاً طفيفاً في عام (2005) الى (78.08) إلا أنّه انخفض في عام (2006) إذ بلغ (74.89). من خلال التتبع لسلوك سعر الصرف الفعّال الاسمي لمصر خلال المدة (1984-2006) ، ظهر أن سلوكه يتّفق مع منطق النظرية الاقتصادية لما شهده من ارتفاعات مطلقة في أقيامه في فترة القيود المتشددة مقارنة بانخفاضها في فترات تحرير التجارة.

([34]) الهيئة العامة للاستعلامات المصرية/تطور الاقتصاد المصري/ تم أستقاء المعلومات بتاريخ /2008/5/1 من الموقع الأتي/ www.sis.gov

أمّا سلوك سعر الصرف الفعّال الحقيقي فتأثّر بمعدّلات التضخّم لمصر والدول الشريكة التجارية لذا بدا الانخفاض عليه طفيف أو غير واضح في فترة تحرير التجارة بالرغم من الأعوام التي شهد فيها انخفاضاً ملحوظاً إذ بلغ معدّل النمو السنوي له (-10.57، -0.48، -0.4) في الأعوام (1999، 2003، 2006) على التوالي، إذ عدّت الأعوام الوحيدة التي شهد خلالها سعر الصرف الفعّال الحقيقي انخفاضاً طوال المدة المدروسة (1984-2006).

تحليل مقارن لمعدلات أسعار الصرف الفعالة الاسمية والحقيقية قبل وبعد التحرير التجاري:

تم الرجوع إلى الاختبارات الإحصائية لمعرفة درجة تأثير تحرير التجارة على تحركات أسعار الصرف الحقيقية وبالتحديد تم استخدام اختبار t [35] للفروقات بين المتوسطات الحسابية لكونه يستخدم في اختبار الفرضيات المتعلقة بالمتوسطات عندما يكون تباين المجتمع غير معلوم وعندما يكون حجم العينة صغير.وتم اختبار الفروق بين المتوسطات الاسمية والحقيقية بالاستناد إلى اختبار t وفقا للصيغة الآتية:

$$t = \frac{\bar{y}_1 - \bar{y}_2}{SP\sqrt{\frac{1}{n_1} + \frac{1}{n_2}}}$$

$\bar{y}_1$: تمثل الوسط الحسابي لسعر الصرف الحقيقي قبل تحرير التجارة

$\bar{y}_2$: تمثل الوسط الحسابي لسعر الصرف الحقيقي بعد تحرير التجارة.

Sp: الانحراف القياسي المجمع.

N_1: عدد الأعوام للمدة قبل التحرير.N_2: عدد الأعوام للمدة بعد التحرير.

بعد أن قسمت المدة المدروسة إلى قسمين ضم القسم الأول الأعوام التي اتسمت بقيودها المتشددة (1984-1997)فيما ضم القسم الثاني الأعوام التي خففت أو أزيلت فيها القيود التجارية فيها وشملت الأعوام (1998-2006) وبعد اختبار متوسط سعر الصرف الفعال الاسمي والحقيقي خلال الفترتين ووفقاً لاختبار t الإحصائي ظهرت النتائج وفق الجدول الآتي:

جدول (4) اختبار الفروق بين المتوسطات الاسمية والحقيقية لمصر

الفترات	المتوسطات الاسمي	T المحتسبة	المتوسطات الحقيقي	T المحتسبة
الفترة الأولى (1984-	90.51	5.33	216.19	4.39-

([35]) خاشع الراوي، المدخل إلى الإحصاء، جامعة الموصل، 1989، ص309-350.

1997)				
الفترة الثانية (1998-2006)	80.50		345.12	

يتبين من الجدول أن متوسط سعر الصرف الفعال الاسمي بلغ خلال (1998-2006) (80.50) مقارنة بمتوسطه خلال الفترة (1984-1997) والذي بلغ (90.51) عاكساً انخفاضاً ملحوظاً في متوسط سعر الصرف الفعال الاسمي بعد تحرير التجارة.وبعد مقارنة t المحتسبة مع t الجدولية** اظهرت أن سلوك أسعار الصرف الاسمية قد تغير بشكل معنوي في ظل تحرير التجارة هذا يعكس الدور الكبير لتحرير التجارة في وصول السلع للمستهلك النهائي بأسعار مخفضة*** والذي أدى إلى بروز اثر الإحلال[1] بشكل واضح إذ زاد الطلب على السلع المستوردة مقارنة بالطلب على السلع المحلية مسبباً خفض سعر الصرف الفعال الاسمي**** (ارتفاع قيمة الجنيه بالنسبة لسلة العملات).

أما بالنسبة لسعر الصرف الفعال الحقيقي فقد بلغ متوسطه خلال الفترة(1984-1997) (216.19) بينما بلغ متوسطه خلال الفترة (1998-2006) (345.12) فقد ارتفع بشكل واضح بعد تحرير التجارة والذي يعزى إلى ارتفاع معدلات التضخم المتدرج خلال الأعوام المتتالية من الفترة والتي كانت السبب الرئيسي في ارتفاعه عاكساً ابتعاد في قيمة الجنيه المصري عن قيمته الحقيقية أو التوازنية (انخفاض القيمة الحقيقية للجنيه).وقد بلغت t المحتسبة (-4.39) وعندما قورنت مع t الجدولية ظهر ان سلوك سعر الصرف الفعال الحقيقي قد تغير بشكل معنوي (ولكن باتجاه الارتفاع)بعد تحرير التجارة ويمكن ان يعزى هذا الى ان مستويات التضخم انخفضت في الدول الشريكة تجاريا لمصر وبذات الوقت فان التضخم في مصر ارتفع مما دفع سعر الصرف الفعال الحقيقي نحو الارتفاع بحيث غطى على الانخفاض المتاتي من من سعر الصرف الفعال الاسمي في فترة ما بعد التحرير.

الاستنتاجات

من خلال التحليل الاقتصادي لبيانات الدول المدروسة يمكن ان نقدم الاستنتاجات الآتية:

1) شهدت بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي تقلبات عديدة خلال الفترة (1984-2006)

أ- شهدت أسعار المستهلك ارتفاعاً متواصلاً طوال المدة المدروسة فقد بلغ معدل التضخم في عام 1986 (23.90) الذي يعد أقصى معدل طوال المدة المدروسة.

** تشير إلى أن t المحتسبة معنوية على مستوى (0.01) إذ كانت قيمة tالجدولية (2.500).
*** بعد تخفيض أو إزالة الرسوم أو الضرائب الكمر كية والقيود التجارية الأخرى.
(1) اثر الإحلال قيام المستهلكين باستبدال السلع المحلية بالسلع الأجنبية المنخفضة الثمن.
**** الرجوع إلى المبحث الثالث الفصل الأول.

ب- اتسم الناتج المحلي الاجمالي لمصر بتقلبات عديدة وقد تميز بضعف نموه فبلغ معدل النمو المركب له طوال الفترة (5.430) .

2) يعد عام 1997 نقطة الانطلاق باتجاه تحرير التجارة المصرية .

3) اتسم سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار بالثبات خلال النصف الاخير من الثمانيات إلا أنه بدأ ينخفض في الأعوام الأولى من عقد التسعينات إذ بلغ (2،1.1) لعامي 1991،1990على التوالي ثم شهد ثباتاً نسبياً خلال الفترة (1992-2000) بحدود (3.3188) مع انخفاضات قليلة ثم شهد انخفاضا" كبيرا" في عام 2004 إذ بلغ (6.1915) .

4) اتسم سعر الصرف الفعال الاسمي لمصر بانخفاضه في فترة التحرير (1998-2006) إذ بلغ متوسطة (80.50) فيما بلغ متوسطة خلال فترة القيود (1984-1997)(90.51)

5) ارتفع متوسط سعر الصرف الفعال الحقيقي بعد تحرير التجارة إذ بلغ (345.12) فيما بلغ متوسطة في فترة القيود المتشددة (216.19).

التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي وصل اليها البحث يمكن ان نقدم التوصيات الآتية:-

1) ضرورة سير الدول النامية باتجاة تحرير التجارة الخارجية والانضمام الى المنظمات الدولية (كمنظمة التجارة العالمية) وتنشيط اتفاقيات التبادل التجاري الحر في الاطار الاقليمي والعالمي.

2) ضبط مستويات التضخم في الاقتصادات النامية ضمن الحدود المعقولة وتجنب عملية الاصدار النقدي المفرط.

3) الحفاظ على قيمة واقعية للعملة تقترب من قيمتها التوازنية وتجنب المغالاة فيها.

4) المراقبة المستمرة لتحركات سعر الصرف الحقيقي لكونه يعكس قيمة العملة بدقة.

5) التوسع بالاصلاحات الاقتصادية للدول النامية من خلال الاهتمام بالاستثمار بشقية (الاجنبي والمحلي) للاستغلال الكفء للموارد الاقتصادية بغية تطوير الصناعات الانتاجية.

.

المصادر

1- أ. حسان خضر،برامج تقييم التجارة الخارجية وإصلاحها، المعهد العربي للتخطيط , الكويت ,على الموقع www.apio .

2- خاشع الراوي، المدخل إلى الإحصاء، جامعة الموصل، 1989.
3- خالد المرزوك، قياس القدرة التنافسية للصناعات البتروكيمياوية في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة 1985-2003، أطروحة دكتوراه , 2004.
4- صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية، العدد 10 لعام 1992، العدد 17 لعام 1999.
5- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحّد، أعداد متفرّقة
6- صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية العدد9، سنة 1999.
7- د.عبد الرحمن يسري احمد، الاقتصادات الدولية، جامعة الاسكندرية، الطبعة الثانية، 1987.
8- د.علاء شفيق الراوي ود.سالم عبد الحسين سالم، اثر تغيرات سعر الصرف الحقيقي (الفعال) للدولار الامريكي على العائدات النفطية لبلدان الخليج العربي، للفترة(1971-1982) مجلة الاقتصادي العربي، العدد (3،4) ، 1985 .
9- د.علي توفيق الصادق، سياسات وادارة أسعار الصرف في البلدان العربية ، ، صندوق النقد العربي،العدد الثالث, ابو ظبي ,1997 .
10- د.علي توفيق الصادق، المنافسة في ظل العولمة القضايا والمضامين ، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية، صندوق النقد العربي،العدد الخامس, ابو ظبي ,1999 .
11- د.عماد العاني، دور سعر الصرف في تحديد القدرة التنافسية العالمية (لصادرات دولة الامارات العربية المتحدة)،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الرابع، 2001.
12- د.كامل بكري، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعيةو بيروت،1988 .
13- د. كامل علاوي، د. نوري الخاقاني، د. عبد الحسين الغالبي، العوامل المؤثّرة على قيمة الدينار الأردني والجنيه المصري (دراسة قياسية)، مجلّة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثامن ،2004 .
14- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا, مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الأسكوا (2002-2003م) الامم المتحدة، نيويورك.
15- د.محمود محي الدين واحمد كجوك، سياسات سعر الصرف في مصر، نظم وسياسات الصرف، صندوق النقد العربي ، 2003 .
16- الهيئة العامة للاستعلامات المصرية/تطور الاقتصاد المصري/ تم أستقاء المعلومات بتاريخ 2008/5/1/ من الموقع الأتي :
www.sos.gov
16- د. وارد بـراون وآخـرون، اداء الصـادرات والقـدرة التنافسـية فـي البلـدان العربيـة، القـدرة التنافسـية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية, صندوق النقد العربي ،1999.
17- Griffiths,A.and S. wall “ Applied Economic “, Longman ,7ed, London,1998.
18- (2006 – 1993)IMF (IFS) Various numbers
19- Maciejewski, E.B, “Real Effective Exchange Rate indices” IMF, staff paper, vol(30) no(3), 1963.

20- Mansur. H. Ahsan, “Determining the Appropiate levels of Exchange Rate for Developing Economics some methods & lussues”, staff paper, vol,30, no 4, dec, IMF, 1983 .
21- United Nations, UN. Statistics Division, www.unstats.org

22 Xiangmingli,” Trade Liberalization and Real Exchange rate Movement”, Imf, 2004, vol. 51, No. 3..

الملاحق والجداول والأشكال

جدول (1) استيرادات مصر من شركائها التجاريين مبينة بحسب العملات للمدة (1984-1993)

مليون دولار

الدول / السنوات	الدولار الأمريكي	المارك الألماني	الفرنك الفرنسي	الليرة الايطالية	الين الياباني	الباون الإسترليني	المجموع
1984	6849.66	1098.83	837.21	920.04	682.75	377.21	10765.70
1985	3626.31	386.67	546.11	417.77	283.92	234.62	5495.40
1986	5895.03	903.20	580.72	602.89	470.54	335.42	8787.80
1987	4807.75	866.15	592.39	524.41	485.63	318.27	7594.60
1988	5552.85	962.74	730.24	607.23	436.84	367.30	8657.20
1989	5028.25	722.88	667.10	432.00	287.90	309.37	7447.50
1990	6025.94	1013.62	864.73	601.41	342.86	368.06	9216.62
1991	5288.68	820.52	544.18	532.85	319.89	355.73	7861.85
1992	5752.29	861.18	414.83	543.76	357.57	361.48	8291.11
1993	5371.38	889.15	543.69	679.70	367.43	336.47	8187.82

المصدر: صندوق النقد العربي/ التجارة الخارجية للدول العربية، العدد 10 لسنة 1992 والعدد 17 لسنة 1999.

جدول (2)

حصة توزيع استيرادات مصر موزعة بحسب العملات للشركاء التجاريين للمدة (1984-1993)

الدولة / السنة	الدولار الأمريكي	المارك الألماني	الفرنك الفرنسي	الليرة الايطالية	الين الياباني	الباون الإسترليني
1984	0.636	0.102	0.077	0.086	0.064	0.035
1985	0.659	0.10	0.07	0.076	0.052	0.043
1986	0.67	0.103	0.066	0.069	0.054	0.038
1987	0.633	0.114	0.078	0.069	0.064	0.042
1988	0.641	0.112	0.084	0.07	0.05	0.043
1989	0.675	0.097	0.089	0.059	0.038	0.042
1990	0.654	0.11	0.094	0.065	0.0372	0.0398
1991	0.673	0.104	0.069	0.068	0.04	0.046
1992	0.693	0.104	0.05	0.066	0.043	0.044
1993	0.656	0.108	0.067	0.083	0.045	0.041
المعدل	0.659	0.1054	0.0745	0.0711	0.0487	0.0413
النسبة المئوية %	65.9	10.54	7.45	7.11	4.87	4.13

المصدر: احتسب من قبل الباحثين بالاعتماد على الجدول (1).

جدول(5) سعري الصرف الفعال الاسمي والفعال الحقيقي لمصر ومعدل النمو السنوي

السنه	سعر الصرف الفعال الاسمي	معدل النمو السنوي لسعر الصرف الفعال الاسمي	سعر الصرف الفعال الحقيقي	معدل النمو السنوي لسعر الصرف الفعال الحقيقي
1984	100	-	100	-
1985	101.334	1.33	111.264	11.26
1986	93.017	8.20-	121.387	9.09
1987	89.19	4.11-	135.122	11.31
1988	88.3	0.99-	151.434	12.07
1989	90.02	1.94	180.49	19.18
1990	87.41	2.89-	193.35	7.12
1991	87.756	0.39	226.41	17.09
1992	86.88	0.99-	242.39	7.05
1993	89.17	2.63	273.75	12.93
1994	88.84	0.37-	286.95	4.82
1995	87.47	1.54-	317.51	10.64
1996	87.83	0.411	335.51	5.66
1997	90.03	2.5	351.11	4.64
1998	90.45	0.46	361.8	3.04
1999	79.69	11.89-	323.54	10.57-
2000	81.05	1.7	331.49	2.45
2001	81.82	0.95	332.18	0.20
2002	81.26	0.68-	334.46	0.68
2003	79.25	2.47-	332.85	0.48-
2004	78.02	1.55-	358.89	7.82
2005	78.08	0.07	366.19	2.03
2006	74.89	4.08-	364.71	0.4-

المصدر: احتسب من قبل الباحثين

جدول (6) أسعار الصرف في الدول الشريكة عملة الدولة/دولار

الريال السعودي	الليرة الإيطالية	الليرة التركية	الين الياباني	الباون الاسترليني	المارك الالماني	الفرنك الفرنسي	السنة
3.528	1757	0.0004	237.52	0.7483	2.8459	8.7391	1984
3.6221	1909.4	0.0005	238.54	0.77143	2.944	8.9852	1985
3.7062	1490.8	0.0007	168.52	0.6817	2.1715	6.9261	1986
3.75	1296.1	0.0009	144.64	0.6102	1.7974	6.0107	1987
3.75	1301.6	0.0014	128.15	0.56135	1.7562	5.9569	1988
3.7450	1372.1	0.0021	137.96	0.60987	1.88	6.3801	1989
3.7450	1198.1	0.0026	144.79	0.56032	1.6157	5.4453	1990
3.7450	1240.6	0.0042	134.71	0.56516	1.6595	5.6421	1991
3.7450	1232.4	0.0069	126.65	0.5664	1.5617	5.2938	1992
3.7450	1573.7	0.011	111.20	0.66578	1.6533	5.6632	1993
3.7450	1612.4	0.0296	102.21	0.6529	1.6228	5.552	1994
3.7450	1628.9	0.0458	94.06	0.6335	1.4331	4.9915	1995
3.7450	1542.9	0.0814	108.78	0.64033	1.5048	5.1155	1996
3.7450	1703.1	0.1519	120.99	0.6106	1.7341	5.8367	1997
3.7450	1736.2	0.2607	130.91	0.603	1.7597	5.8995	1998
3.7450	0.9386	0.4188	113.91	0.617	0.9386	0.9386	1999
3.7450	1.0854	0.6252	107.77	0.6595	1.0854	1.0854	2000
3.7450	1.1175	1.2256	121.53	0.694	1.1175	1.1175	2001

3.7450	1.0626	1.5072	125.39	0.666	1.0626	1.0626	2002
3.7450	0.8860	1.5009	115.93	0.6118	0.8860	0.8860	2003
3.750	0.8054	1.4255	108.19	0.545	0.8054	0.8054	2004
3.7471	0.8041	1.3436	110.22	0.549	0.8041	0.8041	2005
3.745	0.7971	1.4285	116.30	0.542	0.7971	0.7971	2006

المصدر:1- اسعار العملات كافة عدا الريال IMF ,IFS ,Various Numbers .

2- الريال السعودي صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد ,اعداد متفرقة.

3-ملاحظة : ابتداء من عام 1999 وحدت العملات الاوربية (وهنا المانيا وفرنسا وايطاليا) ثم اصبحت عملتها اليورو بعد عام 2001.

جدول (7) أسعار المستهلك للدول الشريكة التجارية

تركيا	السعودية	بريطانيا	اليابان	إيطاليا	فرنسا	المانيا	U.S.A	السنة
0.02	94.62	52.37	84.42	48.23	68.47	72.23	60.33	1984
0.04	91.72	55.55	86.15	52.68	72.47	73.87	62.48	1985
0.05	88.79	57.45	86.68	55.73	74.31	73.79	63.64	1986
0.07	87.41	59.83	86.78	58.37	76.75	73.95	66.02	1987
0.13	88.2	62.77	87.34	61.35	78.82	74.85	68.67	1988
0.21	89.12	67.67	89.34	65.17	81.58	76.98	71.98	1989
0.34	90.97	74.08	92.08	69.4	84.34	79.03	75.87	1990
0.57	95.39	78.41	95.09	73.78	87.05	81.9	79.08	1991
0.98	95.32	81.34	96.72	77.52	89.11	86.05	81.48	1992
1.63	96.32	82.61	97.95	81	90.99	89.87	83.88	1993

3.36	96.87	84.66	98.63	84.26	92.5	92.34	86.07	1994
6.33	101.58	87.55	98.5	88.68	94.15	93.93	88.49	1995
11.41	102.82	89.69	98.63	92.2	96.04	95.29	91.08	1996
21.2	102.88	92.5	100.38	94.08	97.19	97.08	93.21	1997
39.15	102.52	95.66	101.05	95.93	97.84	97.99	94.66	1998
64.55	101.13	97.15	100.71	97.52	98.33	98.55	96.73	1999
100	100	100	100	100	100	100	100	2000
154.4	98.88	101.82	99.24	102.78	101.66	101.97	102.82	2001
223.82	99.11	103.48	98.35	105.31	103.62	103.37	104.45	2002
280.44	99.69	106.5	98.1	108.13	105.77	104.45	106.82	2003
310.12	100.02	109.65	98.1	110.52	108.02	106.2	109.68	2004
341.56	100.72	112.76	97.83	112.71	109.98	108.27	113.41	2005
377.47	102.95	116.36	98.06	115.07	111.74	110.12	117.06	2006

المصدر:

1) United Nations, UN. Statistics Division, www.unstats.org
2) IMF (IFS) Various numbers

جدول (8) معدلات التضخم للشركاء التجاريين للمدة (1984-2006)

تركيا	السعودية	بريطانيا	اليابان	إيطاليا	فرنسا	المانيا	U.S.A	السنة
-	-	-	-	-	-	-	-	1984
100	3.06-	6.07	2.04	9.22	5.84	2.27	3.56	1985
25	3.19 -	3.42	0.61	5.78	2.53	0.10 -	1.85	1986

40	1.55 -	4.14	0.11	4.73	3.28	0.21	3.73	1987
85.71	0.90	4.91	0.64	5.10	2.69	1.21	4.01	1988
61.53	1.04	7.80	2.28	6.22	3.5	2.84	4.82	1989
61.90	2.07	9.47	3.06	6.49	3.38	2.66	5.40	1990
67.64	4.85	5.84	3.26	6.31	3.21	3.63	4.23	1991
71.92	0.07 -	3.73	1.71	5.06	2.36	5.06	3.03	1992
66.32	1.04	1.56	1.27	4.48	2.10	4.43	2.94	1993
106.13	0.57	2.48	0.69	4.02	1.65	2.74	2.61	1994
88.39	4.86	3.41	0.13 -	5.24	1.78	1.72	2.81	1995
80.25	1.22	2.44	0.13	3.96	2.00	1.44	2.92	1996
85.80	0.05	3.13	1.77	2.03	1.19	1.87	2.33	1997
84.66	0.34 -	3.41	0.66	1.96	0.66	0.93	1.55	1998
64.87	1.35 -	1.55	0.33 -	1.65	0.5	0.57	2.18	1999
54.91	1.11 -	2.93	0.70 -	2.54	1.69	1.47	3.38	2000
54.4	1.12 -	1.82	0.76 -	2.78	1.66	1.97	2.82	2001
44.96	0.23	1.63	0.89 -	2.46	1.92	1.37	1.58	2002
25.29	0.58	2.91	0.25 -	2.67	2.07	1.04	2.26	2003
10.58	0.33	2.95	0	2.21	2.12	1.67	2.67	2004
10.13	0.69	2.83	0.27 -	1.98	1.81	1.94	3.40	2005
10.51	2.21	3.19	0.23	2.09	1.60	1.70	3.21	2006

المصدر : احتسب الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

جدول (9) الناتج المحلّي الإجمالي بالاسعار الجارية ومعدّلات التضخّم في مصر للمدة (1984-2006)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية(مليون دولار)	معدّل النمو السنوي	أسعار المستهلك	التضخّم
1984	34387	-	15.34	-
1985	26296	23.52 -	17.19	12.05
1986	28306	7.64	21.3	23.90
1987	29013	2.49	25.49	19.67
1988	24528	15.45 -	30	17.69
1989	25699	4.77	36.38	21.26
1990	35489	38.09	42.47	16.73
1991	34228.5	3.55 -	50.86	19.75
1992	41758.8	22	57.8	13.64
1993	53179	27.34	64.79	12.09
1994	51661	2.85 -	70.07	8.14
1995	60457	17.02	81.1	15.74
1996	67301	11.32	86.93	7.18
1997	75617	12.35	90.95	4.62
1998	82084	8.55	94.47	3.87
1999	88984	8.40	97.38	3.08
2000	97552	9.62	100	2.69
2001	90285	7.44 -	102.27	2.27
2002	84111	6.83 -	105.06	2.72
2003	81495	3.11 -	109.8	4.51
2004	82429	1.14	122.18	11.27
2005	101382	22.99	128.13	4.86

2006	110075	8.57	137.92	7.64
النمو المركّب	5.430			

المصدر:

1) العمود الأول: صندوق النقد العربي واخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحّد ، شركة ابو ظبي للطباعة والنشر ، الامارات العربية المتحدة ، اعداد متفرقه.

- سنة (1993، 2004، 2005، 2006) ، United Nations, UN. Statistics Division, www.unstats.org.

جدول (10) سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار

السنة	جنيه/دولار	السنة	جنيه/دولار	السنة	جنيه/دولار
1984	0.7	1992	3.3322	2000	3.47200
1985	0.7	1993	3.3386	2001	3.97300
1986	0.7	1994	3.3718	2002	4.5
1987	0.7	1995	3.391	2003	5.85100
1988	0.7	1996	3.39	2004	6.1915
1989	0.7	1997	3.388	2005	5.7788
1990	1.1	1998	3.388	2006	5.7332
1991	2	1999	3.39500		

المصدر:

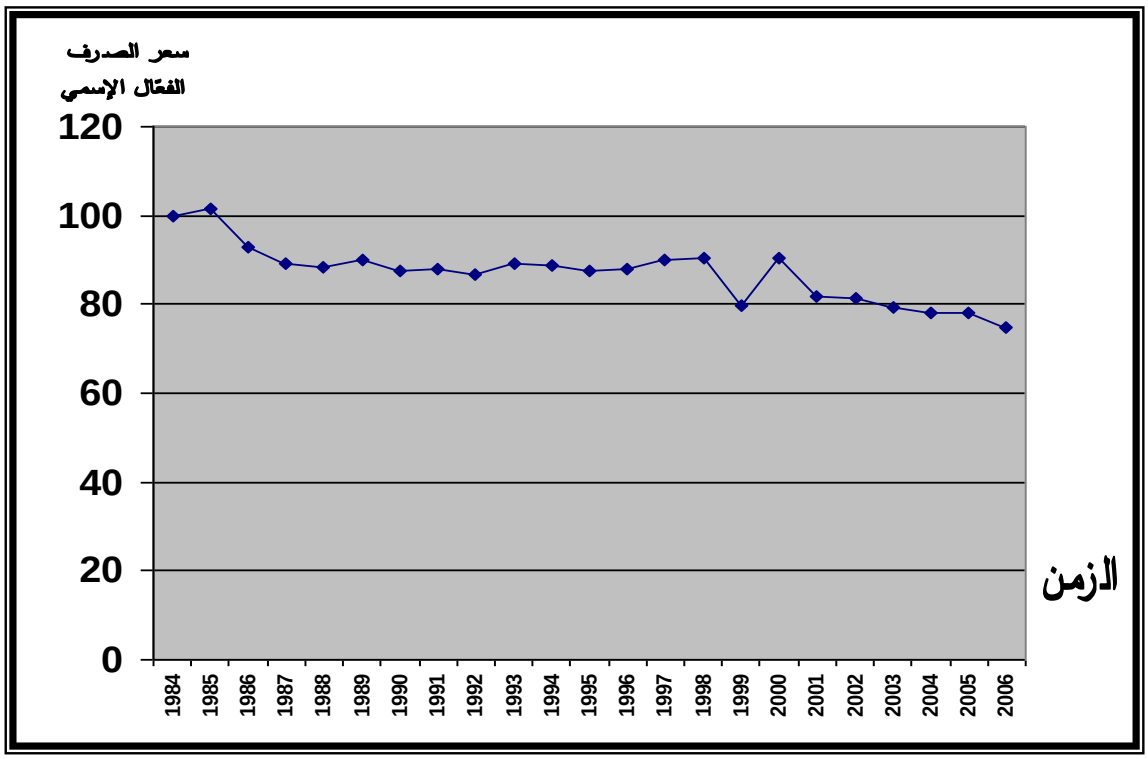
1- المدة (1984-1988)، د. كامل علاوي، د. نوري الخاقاني، د. عبد الحسين الغالبي، العوامل المؤثّرة على قيمة الدينار الأردني والجنيه المصري (دراسة قياسية)، مجلّة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثامن ،2004 ، ص79.

2- المدة (1989-2004) صندوق النقد العربي واخرون ،التقرير الاقتصادي العربي الموحّد ،شركة ابو ظبي للطباعة والنشر ، الامارات العربية المتحدة ،2005.

3-السنوات(2005، 2006) ،

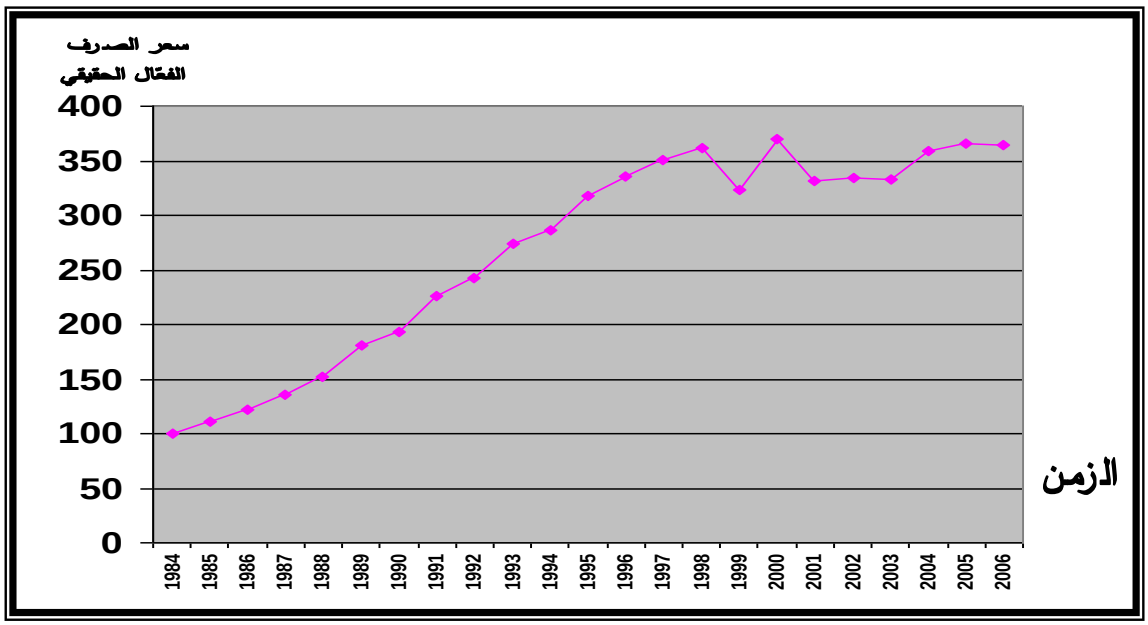
United Nations, UN. Statistics Division, www.unstats.org.

شكل (1) سلوك سعر الصرف الفعال الاسمي(مصر)



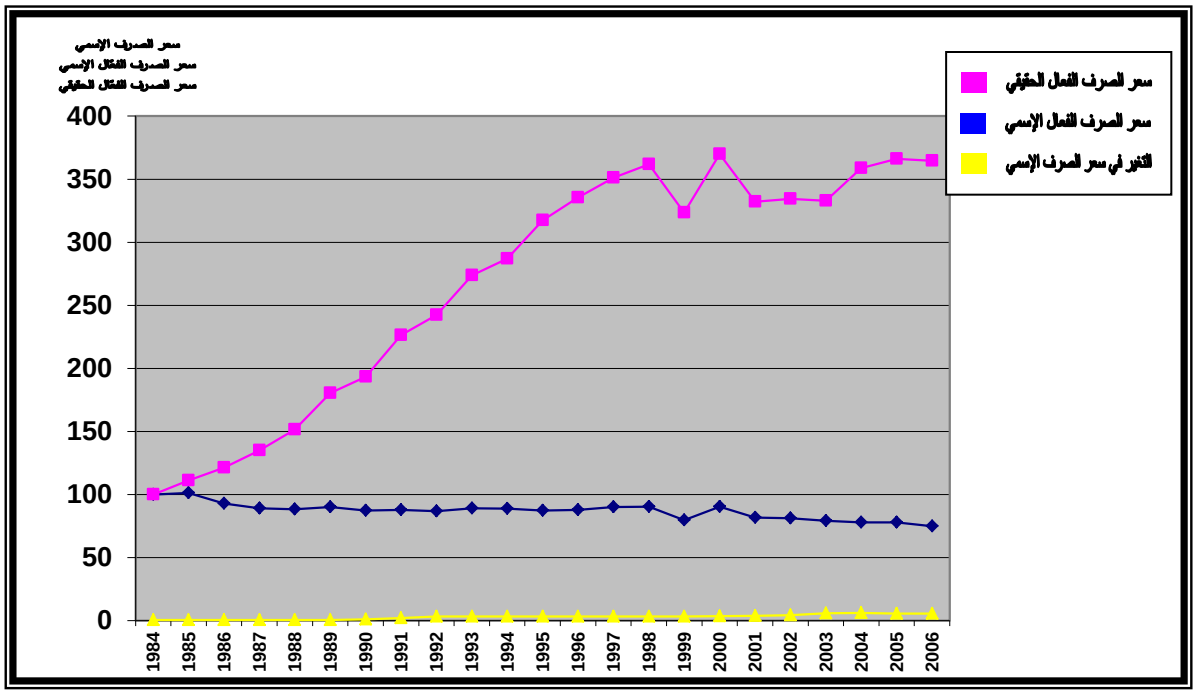
المصدر:اعد الشكل من قبل الباحثين بالاعتماد على الجدولين (1 ,2)

شكل (2) سلوك سعر الصرف الفعال الحقيقي (مصر)



المصدر:اعد الشكل من قبل الباحثين بالاعتماد على الجدولين (1 ,2)

شكل (3) أسعار الصرف الاسمية والفعلية لمصر



المصدر:اعد الشكل من قبل الباحثين بالاعتماد على الجدولين (1 ,2)